

DOI: 10.54240/2318-015-001-019

الإجراءات الاستعمارية لفرنسة الصحراء الجزائرية وفصلها عن

الوحدة الوطنية (1956-1962)

Colonial measures for the francization of the Algerian Sahara and Its
separation from national unity (1956–1962)

صص 403-422

اسم ولقب المؤلف المرسل: لزعر نبيل - Lazaar Nabil

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر ب- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة غليزان-
الجزائر/البريد الإلكتروني: nabil.lazaar@univ-relizane.dz

تاريخ الاستقبال: 2024/12/31.. تاريخ المراجعة: 2025/01/10.. تاريخ القبول: 2025/05/18.

الملخص: أولت فرنسا اهتمامًا خاصًا بالصحراء الجزائرية بعد احتلالها للجزائر لما تحتويه من ثروات إستراتيجية واقتصادية. في سنة 1844 أقر البرلمان الفرنسي قانونًا بمد منطقة الاحتلال نحو الجنوب، حيث تم إنشاء مراكز عسكرية لمراقبة القوافل التجارية وصد مقاومة السكان المحليين. مع اكتشاف ثروات النفط والغاز في منتصف القرن العشرين ازدادت أهمية الصحراء، مما دفع فرنسا إلى اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية لفصلها عن الشمال. في الميدان السياسي أصدرت فرنسا قوانين مثل "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) عام 1957، وأنشأت وزارة خاصة بالصحراء للإشراف على استغلالها. كما أعلن عن مشروع قسنطينة الذي يهدف إلى تطوير الصحراء اقتصاديًا عبر استغلال النفط. أما في المجال العسكري تعززت القوات الفرنسية في الصحراء، حيث تم إنشاء مراكز عسكرية جديدة وتعزيز البنية التحتية لتسهيل الاستغلال الاقتصادي. ركزت فرنسا على استثمار النفط والغاز في الصحراء، فشجعت الشركات البترولية على الاستثمار هناك، وخصصت ميزانية ضخمة لهذه المناطق. هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضمان استغلال ثروات الصحراء لصالح فرنسا وكسب رهان فصل الصحراء عن الشمال.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الجزائرية، المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، الإدماج، وزارة الصحراء، عمالات السائرة والواحات، ديغول، مشروع قسنطينة، التفاوض، تقرير المصير، الاستثمار البترولي، التنظيم الصناعي الإفريقي، الوحدة الوطنية.

Abstract: France accorded particular attention to the Algerian Sahara after its occupation of Algeria owing to its strategic and economic resources. In 1844, the French parliament enacted a law extending the occupied area toward the south, where military centers were established in order to control trade caravans and suppress local resistance. With the discovery of oil and gas in the mid-twentieth century, the importance of the Algerian Sahara increased, leading France to adopt political, economic, and military measures to separate it from northern Algeria. In the political field, France promulgated laws such as the establishment of the Common Organization of Saharan Regions (O.C.R.S.) in 1957, and the creation of a dedicated ministry for the Sahara to supervise its exploitation. Furthermore, the Constantine Plan was announced, aiming to develop the Sahara economically through the utilization of oil. In the military field, French forces in the Sahara were reinforced with new military posts and infrastructure in order to facilitate economic exploitation. In the other hand, France focused on investing in the Sahara's oil and gas, encouraging petroleum companies to invest there and allocating a considerable budget to the region. These measures aimed to ensure the exploitation of the Sahara's resources for France's benefit and to achieve the goal of separating the Sahara from the north.

Keywords: Algerian Sahara, Common Organization of Saharan Regions, Integration, Ministry of Sahara, Saoura and Oasis departments, De Gaulle, Constantine Plan, Negotiation, self-determination, petroleum investment, African Industrial Organization, National unity.

المقدمة: اوضح اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية من خلال إرسال البعثات الاستكشافية لاستطلاع مواردها البشرية والطبيعية، حيث زاد هذا الاهتمام بعد احتلالها للجزائر سنة 1830 م، فبعد أن بسط الاستعمار الفرنسي سيطرته على الإقليم الشمالي طوال الفترة (1830-1850) عقب انتفاضات وثورات مسلحة لإيقاف زحف الاحتلال وجه أنظاره نحو الإقليم الجنوبي لما تمتاز به الصحراء الجزائرية من مؤهلات إستراتيجية واقتصادية هامة .

أقر البرلمان الفرنسي سنة 1844 قانونا يقضي بمد منطقة الاحتلال نحو الجنوب وإنشاء مراكز عسكرية خاصة في المناطق الإستراتيجية الرئيسة والتي تعد بوابات أساسية للصحراء الجزائرية تقوم بمراقبة الأوضاع وتحكم في مرور القوافل التجارية وتسمح لهم بالتصدي لمقاومة سكان الصحراء، وعليه فقد تم احتلال بسكرة عام 1944 م، الأغواط عام 1852 م، وواد ميزاب عام 1853 م.

تقدمت القوات الفرنسية باحتلال عين صالح يوم 18 جانفي 1900 بعد مقاومة شديدة من طرف السكان، ومنطقة قورارة يوم 31 ماي 1900، وسيطرت على إقليم توات بتنظيم حملة عسكرية يوم 10 فيفري 1901، وتواصل الاحتلال الفرنسي لمنطقة الساور وقلعة بني عباس وذلك في أواخر عام 1904 .

وفي منتصف القرن العشرين برزت الصحراء الجزائرية كمنطقة إستراتيجية وذلك لما تكتسيه من أهمية اقتصادية وعسكرية لدى فرنسا، حيث اعتبرت أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، أما أهميتها الاقتصادية فقد تمثلت في الثروات المعدنية والطاقوية الهائلة التي تكتنزها الصحراء، إضافة إلى الأهمية العسكرية حيث أدرك الفرنسيون بأن الصحراء الجزائرية هي أفضل مكان لإقامة قواعدهم العسكرية، وانطلاقا من هذه المعطيات والاعتبارات طرح التساؤل التالي: ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لفصل الجزء الجنوبي عن الشمال في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية؟

1- الإجراءات السياسية لفصل الصحراء الجزائرية:

1-1- إصدار القوانين الخاصة بالفصل:

مشروع قانون 10 جانفي 1957: القاضي بإنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" «O.C.R.S» (l'Organisation Commune des Régions Sahariennes)، والمتضمن مهام وأهداف المنظمة بالقول: "تتمين الصحراء من خلال التنمية الاقتصادية لمناطقها والتنمية الاجتماعية لسكانها"، ويتضح من المادة الأولى لهذا القانون الدور المنوط بهذه المنظمة، فظاهرة اجتماعي اقتصادي يتضمن ترقية جميع الوسائل اللازمة لتحسين المستوى المعيشي لسكان الصحراء غير أنها أوجدت من أجل توفير إطار لعمليات استغلال بترول الصحراء. فالمنطقة هي ثمرة الاكتشافات البترولية في حين يبقى الشق المتعلق بالجانب الاجتماعي لهذه المنظمة مجرد إغراءات تهدف إلى استمالة جزائري المنطقة الصحراوية¹. وقد تمّ من خلال هذه المنظمة إدماج

1- ليلي تينة، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 2، 2015، ص 191.

الصحراء الجزائرية ضمن اتحاد يضم مستعمرات فرنسية أخرى هي (موريتانيا، السودان، التشاد والنيجر) وهذا بهدف التنسيق بين هذه المستعمرات وتطويرها في مختلف الميادين¹.

ولعل ما يظهر جليا إدراك فرنسا المبكر لأهمية الصحراء هو التعديلات المتكررة فيما يخص تنظيم الإشراف على الصحراء، فبعد أن كانت في الفترة الممتدة من 1902 إلى 1947م خاضعة لسلطة الحاكم العام في الجزائر، أصبحت تدار بواسطة ممثل الحاكم العام في المنطقة خلال الفترة الممتدة بين 1947 و1957م، وهذا بعد تكوين المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية².

قانون 10 جوان 1957: سعت السياسة الاستعمارية الفرنسية إلى ضمان استقلالية الصحراء الجزائرية من الناحية السياسية بعدما تم ضمها من الناحية الاقتصادية عن طريق المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية باستحداث منصب وزير الصحراء من طرف الحكومة المركزية بباريس³. وبموجب هذا القانون، أضيفت إلى الحكومة الفرنسية وزارة جديدة أطلق عليها اسم وزارة الصحراء (Ministère du Sahara)، وتتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية⁴، وعُين "ماكس لوجان"⁵ على رأس هذه الوزارة وأسندت له مهمة الإشراف العام على المنظمة، وتضمنت تحت مسؤوليتها أقساما فرعية تشمل الشؤون

1 - إن الدافع الحقيقي وراء إنشاء هذه المنظمة وإدماج الصحراء الجزائرية ضمن تلك المستعمرات الإفريقية، هو كسب التأييد والدعم من هذه الأقطار الإفريقية لإنجاح مشروع فصل الصحراء الجزائرية في المحافل الدولية، يُنظر: الغالي غربي، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية"، الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 1996، ص-ص 262-263.

2 - صالح بن محمد بوسليم، "جوانب من السياسة الفرنسية الاستعمارية في الصحراء الجزائرية (1956-1962)"، مجلة كان التاريخية، السنة 10، العدد 35، مارس 2017، ص 85.

3 - بلال صديقي، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2009-2010، ص 21.

4 - عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 236.

5 - ماكس لوجان، عضو الفرع الأمم الإشتراكي، تولى منصب كاتب دولة للقوات المسلحة مكلف بالشؤون الجزائرية منذ 16 فبراير 1956، عين على رأس وزارة الصحراء (1957-1959)، يُنظر: الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص 100.

المالية، مصلحة المستخدمين والشؤون الإدارية، مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مصلحة الشؤون الصحراوية، بالإضافة إلى المراقبة العامة للأمن¹.

قانون 07 أوت 1957: بموجب هذا القانون تم تقسيم الصحراء إداريا إلى عمالتين وهما الساورة (بشار) والواحات، حيث خضع الدخول إلى العمالتين لرخصة، وحددت المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين كالتالي:

- عمالة الواحات: عاصمتها الأغواط ثم ورقلة، وتضم مناطق غرداية، تقرت، ومنطقة الواحات، بالإضافة إلى منطقة البلدية المختلطة للبيض والكائنة شرق وادي أزرقون حتى حدود الغابة الكحلة. وهي مقسمة إلى ثلاث دوائر:

دائرة الأغواط: والتي تشتمل على قسم من منطقة غرداية، وقسم من منطقة بلدية البيض. دائرة ورقلة: والتي تشمل منطقة الواحات وقسم من البلدية المختلطة للوادي والواقعة جنوب خط التوازي وهي: بني ثور، شعانية بوسعيد، شعانية قبالة، القصور، مخادمة، ورقلة، سي عقبة.

دائرة تقرت: والتي تشتمل على عرب شراقة، جامعة، مقارين، مرييور، أولاد مولات، أولاد سيح، سيد أولاد أمور، تماسين، تقرت، طيبات القبيلة.

- عمالة الساورة: مقرها بشار وتضم:

دائرة بشار: وتشتمل على البلديات المختلطة لبشار وهي: بريزينة، الأبيض سيد الشيخ، دبدابة، بني ونيف، القصور الشمالية، العبادلة، كسيكسو، تاغيت، الساورة، بني عباس، العواطة، قرزيم، ايقلي، كرزاز، تبالالة، تماترت، رقيبة، تندوف.

- دائرة أدرار: والتي تشمل بلديات أوقروت، شروين، دلدول، الحاج غلمان، تاغوزي، تميمون، تناركوك، أدرار، بوفادي فنوغيل، إنزقمير، رقان، تماست، تيمبي، تسابيت، زوينات كونتا².

1- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، د ط، وزارة الثقافة، 2008، ص 129.

2- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصة، الجزائر، 2010، ص 81.



جامعة وهران
Université
Oran
1
أحمد بن بلة



لقد هيأت فرنسا إذا لفكرة الفصل بمنظومة قانونية أصبحت الجزائر بناء عليها مقتصرة على التل والهضاب العليا (12 عمالة) وتذرعت بأن الصحراء خالية من السكان وهي مكتشفة¹.
1-2- الصحراء في الخطاب الديغولي²: في شهر سبتمبر 1957 أدلى الجنرال ديغول (Charles De Gaulle) بحديث مطول إلى الكاتب موريس كلافل (Maurice Clavel) جاء فيه على الخصوص "إذا وصلت إلى الحكم سأفاوض الجميع دون استثناء، وسأعلن منذ البداية أنه لن يُقتل أحد، ولن ينتقم أحد من أحد، إن فرنسا ستقدم أقصى ما يمكنها تقديمه، فهي لا تحب أنصاف الحلول التي تنقلب ضدها، بل تفضل التنازلات الكبرى التي تتيح لها استرجاع كل شيء، الجزائر بدورها ستكون أكثر التحاما بفرنسا بقدر ما تتمتع بحريتها، وكلما كان الجزائريون أحرارا زاد ارتباطهم بالفرنسيين³.

بعد بضعة أشهر من هذا الحديث جيء بالجنرال شارل ديغول إلى الحكم فبدل الالتزام بوعوده أدار الظهر للواقع، ففي 4 جوان 1958 قام بأول زيارة إلى الجزائر ومن جملة المدن التي وقف عندها مستغانم التي ألقى فيها خطابا رسميا ومما جاء فيه: " أعلن باسم فرنسا وأعطيك على ذلك كلمة الشرف أنه لم يعد هنا (يعني الجزائر) سوى فرنسيين كاملي الحقوق مواطنين وإخوة ينظرون إلى المستقبل يدا في يد،... عاشت الجزائر الفرنسية، عاشت الجمهورية، عاشت فرنسا"⁴.

هذا التغيير في موقف ديغول ناتج بالدرجة الأولى عن الواقع الجديد الذي سارت إليه الصحراء الجزائرية التي تعد مصدر ثروة وطاقة لفرنسا فمن الخطأ أن يتخلى عنها، حيث لما قام بزيارة مدينة قسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958 ألقى بها خطابا مطولا أعلن من خلاله عن مشروعه المستقبلي (مشروع قسنطينة). يقول "ديغول" من خلال مذكراته في هذا الشأن ما يلي: «...فقد أبلغت الجمهور يوم 3 أكتوبر في ساحة «لابريش» بمدينة قسنطينة مدى أهمية

1- ليلي تينة، المرجع السابق، ص 192.

2- شارل ديغول (1890-1970)، قائد فرنسي ورجل دولة، قاوم الألمان بعد احتلال فرنسا (1940-1944) وترأس الحكومة الفرنسية المؤقتة (1944-1946) ثم رئيس الجمهورية الخامسة (1958-1969). يُنظر: الهيثم الأيوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص-ص 675-676.

3- محمد العربي الزبيري، ديغول.. والصحراء، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 194.

4- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 50.

هذه الإنجازات التقدمية¹. وفي خطابه تطرّق ديغول لمنطقة الصّحراء وما تزخر به من ثروات طبيعية خاصة البترول والغاز حيث صرّح قائلاً: «...أمّا هذا الشطر سيدشمل بالأخص وصول واستعمال بترول وغاز الصّحراء للمجمّعات الضخمة وفي صناعة الحديد والمواد الكيماوية...»².

خلال خطاب تقرير المصير الذي ألقاه ديغول يوم 16 سبتمبر 1959، يقول ديغول في هذا الصّدّد: "...وبتاريخ 16 سبتمبر 1959، أعلنت باسم فرنسا، رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم..."³.

ولكن ما يلاحظ في هذا الخطاب أنّ ديغول اعترف بحق تقرير المصير لإثني عشرة دائرة فقط⁴، حيث صرّح قائلاً: "...بعد النظر في المعطيات الجزائرية، الوطنية والدولية، أُقيّم أنّه من الضروري الذهاب إلى تقرير المصير من اليوم باسم فرنسا والجمهورية، وبصلاحية الحكم المنبثق عن الدستور لاستشارة المواطنين، وأرجوا أن يمدني الله بعمر طويل، وعلى الشعب الاستماع، أتعهّد بتوجيه سؤالي إلى الجزائريين في اثني عشرة دائرة، لمعرفة ما يريدونه في الحقيقة..."⁵.

بالاعتماد على تعبير اثني عشرة دائرة، يعني أنّ الدوائر الثلاث الأخرى الممثلة للصّحراء ليست معنية بمشروع حق تقرير المصير⁶.

3-1- البحث عن تشكيل الجمهورية الصحراوية المستقلة: لقد أخذت قضية فصل الصّحراء في السياسة الديغولية أبعاداً أخرى، حيث لجأ الجنرال "ديغول" إلى أسلوب آخر يتمثل في إنشاء فئة محلية من أعيان الصّحراء تكون موالية لفرنسا. فكلف الجنرال "ديغول" مستشاره "أوليفي قيشار" (Olivier Guichard) بدراسة قضية الصّحراء وكان ذلك في 22 جويلية 1959،

1- شارل ديغول، مذكرات الأمل "1958-1962"، تر سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 297.

2- Yves. Courriere, La guerre d'Algérie (Dictionnaire et Documents) Tome (V) SGED, Paris, 2000, p 2341.

3- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 81.

4- كان الجهاز الإداري للجزائر إبان ثورة التحرير (1954-1962) يضم 15 دائرة، يُنظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 222.

5- Patrik Eveno et Jean Planchais, La guerre d'Algérie (Dossier et témoignages), Edition la Découverte et journal le monde, Paris, 1989, p 250.

6- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 328.

فارتأى هذا المستشار أنه من الأنسب الاتصال بأعيان الصحراء فكان من بينهم الشيخ بيوض¹، وتمت المقابلة بمكتب رئيس الدائرة "المبسيو كلانكلاش"؛ فقال قيشار: مخاطبا الشيخ بيوض: "إني مبعوث إليك من طرف رئيس الجمهورية الجنرال ديغول للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء واستغلالها، فهي تمتلك الموارد الضخمة من الغاز والبترو... ونحن في عونكم جميعا، وأخبرك بأن الخطّ الهاتفي للجنرال ديغول مفتوح في الإليزيه ينتظر الجواب"؛ فنظر الشيخ بيوض إلى قيشار وخاطبه قائلا: "هل من حقّي تقرير مصير شعب كامل؟" فأجابه «نعم»، فقال له: «هذا حقّ من حقوق الشعب ولذلك فمن الحكمة يجب القيام باستفتاء شعبي في هذا الشأن»².

كما أن الإدارة الفرنسية قد استخدمت بعض وسائل الإعلام لنشر إشاعات حول قبول الميزابيين لفكرة إقامة دولة صحراوية، وذلك ما نشرته جريدة ليبرسيون Libération بأن وفدا من الميزابيين قدموا إلى باريس يطالبون بحكم ذاتي، وقد طلب من الشيخ المباركة أو التعليق على الخبر فكان رده أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر³.

قصد السعي أكثر لتنفيذ مشروعها، عينت فرنسا حمزة بوبكر⁴ ممثلا لسكان الجنوب ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من ماكس لوجون. ولإطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده كلف أوليفي قيشار مستشار ديغول بالمهمة، حيث عقد أول اجتماع مع بعض أعيان منطقة الجنوب بالأغواط سنة 1959 رفقة حمزة بوبكر وفي نفس الوقت عقد اجتماعا آخر معهم في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غداء⁵. والثالث في

1- ولد سنة 1899 بالقرارة (غرداية)، ، بعد الحرب العالمية الأولى أجبر على أداء الخدمة العسكرية، شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 ومؤسس لمعهد الحياة بالقرارة، من أعيان وادي ميزاب، توفي سنة 1981، من آثاره تفسير القرآن الكريم ومذكراته، للمزيد يُنظر: إبراهيم، بن عمر، بيوض، أعمالي في الثورة، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، ص- ص 13-18.

2- المصدر نفسه، ص- ص 63-64.

3- صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص 89.

4- ولد بيزينة سنة 1912، تخرج من جامعة الجزائر ودرس بها وتحصل على عدة ألقاب علمية منها لقب البروفيسور حيث كان أستاذا محاضرا بجامعة فرنسا، صاحب تأليف عديدة، وعضو بعدة هيئات ومجامع علمية من بينها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، تقلد عدة مناصب رسمية منها رئاسة المجلس العام لعمالة الواحات 1959-1962، توفي في 5 فيفري 1995، للمزيد يُنظر: Acheur Cheurel, Mémoire Algérienne, Dictionnaire Biographique, Alger, Dehleb, 1996, p225.

5- ليلي تيتة، المرجع السابق، ص 200.

مدينة ورقلة إذ اجتمع بحوالي 54 شخصية من الأعيان في أفريل 1961 حيث تزامن مع الاستعداد لإجراء مفاوضات إيفيان، ولكن هذه الاجتماعات الثلاثة باءت بالفشل لتفطن الحاضرين لهذه المؤامرة، وللدور الذي لعبه الشيخ إبراهيم بيوض في إجهاض هذه العملية حينما اتصل بالحكومة المؤقتة وأبلغها بتفاصيل المؤامرة¹.

أما الشخصية الأخرى التي كانت محل اهتمام القادة الفرنسيين العسكريين منهم والمدنيين هي شخصية أخاموخ باي سلطان الهقار الذي تلقى عرضا من ديغول مباشرة سنة 1958، وتضمن هذا العرض منح الاستقلال لمنطقة الطوارق، والتي تشمل منطقة الهقار حتى الحدود الليبية شرقا، بالإضافة إلى المناطق الشمالية المأهولة بسكان الطوارق لكل من مالي والنيجر، وفي هذا الصدد اجتمع ميشال دوبري في تمراست 1960، وجاء بأعيان الطوارق من مالي وتشاد والنيجر، ودام اللقاء أسبوعا كاملا، وعرض على الباي الحاج أخاموخ تنصيبه سلطانا على كل الطوارق في دولة إسلامية تضم كل الجنوب الجزائري، فرفض بقوله: "أنا جزائري ينال ما يناله باقي الجزائريين"².

وقد تلقى الباي أخاموخ ثاني عرض له في الموضوع خلال زيارته لباريس على رأس وفد الطوارق حيث زارها بدعوة من الجنرال ديغول لحضور احتفالات العيد الوطني الفرنسي بتاريخ 14 جويلية 1960. وبعد متابعة الوفد للعروض العسكرية استقبل من طرف الوزير الأول ميشال دوبري الذي عرض عليه بلهجة تجمع بين المساومة والتهديد مقترحا لفصل الصحراء عن الجزائر، وتنصيب الباي أخاموخ سلطانا على الهقار، فما كان من هذا الأخير إلا أن أجاب: "نحن جزء من الجزائر وهي مستعمرة، وسنبقى جزءا منها عندما تستقل"³.

2- الإجراءات الاقتصادية لفصل الصحراء الجزائرية:

1- محمد قن، " فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957- 1962"، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المجلد 16، العدد 1، جوان 2017، ص 274.

2- محمد الزين، " مواقف سكان الجنوب الجزائري من مشروع السياسة الاستعمارية الفرنسية فصل الصحراء عن الشمال"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 1، ديسمبر 2016، ص 194.

3- محمد بن دارة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1999/1998، ص 148.

2-1- استهداف التجار الصحراويين: بعد فشل المساعي السياسية المشبوهة من أجل بتر الصحراء عن التل فكر الاستعمار في وسيلة أخرى تشتمل خططها على مرحلتين، تتمثل مرحلتها الأولى في ممارسة الضغط المالي على كل التجار الجزائريين ذوي الأصول الصحراوية المستقرين بالشمال، ولقد أُسندت مهمة الإشراف على هذه العملية إلى مدير بنك الجزائر الذي تربطه علاقة صداقة وثيقة بالجنرال شارل، ومن بين أعوان مدير بنك الجزائر في هذه العملية أحد إطارات البنك الشعبي الجزائري ويسمى طويانا، وبعض المحامين ومنهم المسعى غازون، وتمثلت خطة العملية في تهديد أولئك التجار بالإفلاس، ثم إعلان إفلاسهم وذلك بإصدار الأوامر إلى المحاكم بشأن هؤلاء التجار الصحراويين وخاصة الميزابيين منهم، وتكتمل العملية برفض البنوك المعنية تقديم التسهيلات العادية وتغطية مصاريفهم، بل و تطالبهم بتسديد الديون على الفور، أما المرحلة الثانية لهذه الخطة فتقضي بتحطيم وتدمير متاجر أولئك التجار بالقنابل البلاستيكية وفعلا دمرت المتاجر حتى بلغت ما يزيد عن تسعين محلا بالعاصمة¹.

أما في الجنوب فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى القمع المباشر بنقل ما لا يقل عن 1500 عامل من العمال في قطاع البترول في منطقة ورقلة للمحتشدات بالشمال الجزائري، هذا بالإضافة إلى أن رئيس بلدية ورقلة عمل على سجن كل الشخصيات الصحراوية وانتزع منها أملاكها².

2-2- تامين ميزانية الصحراء: بعد إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) والوزارة المكلفة بالصحراء عام 1957، خصّصت وزارة المالية بباريس ميزانية سنوية مستقلة لكل من المنظمة المشتركة ووزارة الصحراء، وكان يُحدّد هذه الميزانية البرلمان الفرنسي. فبالنسبة لميزانية (O.C.R.S) شهدت ارتفاعا من سنة 1958 إلى سنة 1961 أكثر من خمسة أضعاف، حيث بلغت سنة 1958 حوالي 56 مليون فرنك وارتفعت مباشرة في العام الموالي إلى 208 مليون فرنك لتصل سنة 1961 إلى 2855 مليون فرنك. أمّا فيما يخص ميزانية وزارة الصحراء فقد خُصّص لها سنة 1958 مبلغ قدره 10487 مليون فرنك، ثم ارتفع هذا العدد في السنة الموالية

1- "مناورات في الصحراء"، جريدة المجاهد، العدد 113، بتاريخ 23 جانفي 1962، ص.5.

2- رضوان شافو، "موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 19، 2013، ص.226.

إلى 24655 مليون فرنك. وبالإضافة لهذه الميزانية الخاصة بالصحراء، كانت تُدعم أيضا بمبالغ أخرى ساهم بها كلٌّ من "الصندوق الصحراوي للتضامن" و"مكتب الاستثمار في إفريقيا"، حيث قدّم الأول في سنتي 1960 و1961 مبلغين يقترب كلاهما من 20 مليون فرنك، في حين ساهم الثاني بمبالغ تُقدّر بـ 3,5 ملايين فرنك سنة 1958، لتصل إلى 9,1 ملايين فرنك في سنة 1961¹.

2-3- اكتشاف البترول ومشروع قسنطينة: بدأ البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية منذ عام 1921، وفي سنة 1945 أنشئ "مكتب البحوث البترولية" «C. NREPAL» والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر «C.R.P.S». وقد توجت مجهودات تلك الشركات الفرنسية باكتشاف الغاز سنة 1945 في جبل برغمة قرب عين صالح²، واكتشاف حقل البترول بإيجليه بالقرب من الحدود الليبية وذلك في جانفي 1956³، وفي جوان 1956 تحقق أكبر اكتشاف في تاريخ النفط الجزائري من خلال الحقل النفطي الضخم بحاسي مسعود، حيث اكتشف على عمق 3300 متر، وتبلغ كثافته 140 متر مكعب⁴.

وبعد تحقيق هذه الاكتشافات، بدأت الشركات الفرنسية في عملية استخراج النفط ففي مدة 17 شهرا (ديسمبر 1957) وصلت إلى عنابة أول شحنة نفط قادمة من حاسي مسعود وذلك بفضل أنبوب النفط الواصل بينهما بطول 780 كلم، كما انطلقت في نفس الوقت أشغال إنجاز أنبوب آخر يربط بين عين أمناس والسخيرة بخليج قابس بتونس يصل طوله 780 كلم، حيث انتهت به الأشغال في أكتوبر 1960 والغرض منه نقل نفط حقل إيجليه⁵.

وكانت لهذه الاستثمارات النفطية أهمية كبيرة بالنسبة للإستراتيجية الديغولية وهذا ما صرح به ديغول قائلاً: "...كنت أتتبع مراحل بعناية زائدة، ومنذ ديسمبر 1958 ذهبت لأشاهد

1- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 65.

2- محمد لحسن أزغويدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني التحريرية 1956-1962، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص-ص 258-259.

3- رشيدة ج، "فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية"، مجلة الجندي، ع 351، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، 2007، ص 9.

4- محمد لحسن، أزغويدي، المرجع السابق، ص 259.

5- رشيدة ج، المرجع السابق، ص 9.

المرحلة التي بلغها استثمار البترول في عجيلة وفي حاسي مسعود، وإنشاء خط أنابيب البترول نحو بجاية..."¹.

أصبحت فرنسا تعول على نفط الجزائر وما يجلب من أموال للخرينة الفرنسية، ففي شهر مارس 1958 بلغت عائدات الطن الواحد من البترول ألف فرنك قديم، وللمحافظة على هذا المكسب الاقتصادي عمد ديغول إلى مضاعفة القوات الفرنسية في الصحراء، كما قدم مشروع قسنطينة الخماسي (1959-1963 م) معتمدا على البترول والغاز، وهكذا ظهرت أهمية الصحراء في السياسة الاستعمارية لأنها تدر عليها أموالا طائلة تغذي خزينة الدولة مما أعطى دفعا قويا لفرنسا من أجل تعويض النفقات التي خسرتها في حرب الجزائر من جهة، و تطوير الصناعة العسكرية بالإضافة إلى إقامة التجارب النووية من جهة أخرى².

بعد إعلان الجنرال ديغول لمشروعه في مدينة قسنطينة، راح يشرح مضمون هذا المشروع الذي ضمّ مجموعة من الإنجازات (التنمية) التي مسّت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وذلك خلال خمس سنوات. يقول ديغول في خطابه: " لكن المشاريع الكبرى تستلزم إجراءات تطبيقية، مما سيؤخذ بعين الاعتبار من طرف مجلس الحكومة لخمس سنوات القادمة وذلك لإعطاء الصّلاحيات الكاملة للمسؤول حسب الدّستور الجديد المنبثق"³.

أخذت الصحراء نصيبا هائلا من مشروع قسنطينة وهذا ما يؤكده ديغول قائلا: "...فمن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، تقرّر مرحلة هذه المدّة وهي تتضمن تحسين الاستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر كتوزيع غاز وبترول الصّحراء في جميع مناطق القطر..."⁴.

وكان استغلال المناطق الصّحراوية الغنيّة بآبار البترول من النتائج المترتبة عن مشروع قسنطينة خلال ثلاث سنوات على منطقة الصحراء، الأمر الذي سمح بخلق قطاع صناعي كيمياوي مهم بالإضافة إلى تحصيل الضرائب المستوفاة حول الاستخراج والنقل

1- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 72.

2- صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص 90.

3 - Yves. Courriere, op.cit, p 2341.

4- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 71.

الهيدروكربوني، كما سمح مشروع قسنطينة باستغلال منابع الغاز الوفيرة وبسعر استهلاكي أقل ارتفاعا بكثير من فرنسا¹.

4-2- تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصحراء: من أجل جلب المستثمرين الغربيين لوج شارل ديغول للشركات البترولية بإمكانية إشراكها في عملية استثمار الثروات الطاقوية في الصحراء فسن قانون البترول الصحراوي بموجب المرسوم التشريعي رقم 85-111 الصادر يوم 22 نوفمبر 1958م، ومن أهم بنود هذا القانون:

- منح امتياز لمدة خمسين سنة في حال العثور على النفط تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام للضرائب.

- ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع الدولة الفرنسية حول تحديد حقوق الجانيين.

- في استطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب.

- إعطاء الشركات المشتغلة 50% من الأرباح أي مناصفة مع الدولة الفرنسية.

- إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة يتولى مجلس الدولة حل النزاع.

- يصدر الترخيص بالبحث والتنقيب من الحكومة الفرنسية دون اشتراط تسديد دفعات نقدية، وإذا لم تنفق الشركة صاحبة الامتياز المبلغ المحدد في أشغالها البترولية وجب عليها دفع تعويض يساوي الفرق الذي لم يسدد للحكومة الفرنسية.

- يحق للشركة صاحبة الامتياز التخلي عن كل أو جزء من مساحة الامتياز شرط أن توافق الحكومة الفرنسية، وهذه الحكومة لها الحق أن تقدر نسبة ما ستعفى الشركة منه من التزاماتها المالية.

- تمنح رخص البحث والتنقيب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد لفترتين أخريين، فعند التجديد الأول تتخلى الشركة عن نصف المساحة، وعند التجديد الثاني تتخلى عن ربع المساحة، ولكن دون التعديل في الحد الأدنى من الإنفاق².

1 - Yves. Courriere, op.cit, p 2342.

2- الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص 137.

كان هذا القانون سببا لتردد الكثير من الشركات الأجنبية على إيداع رؤوس أموالها نظرا للتسهيلات والامتيازات التي استفادت منها بالإضافة إلى التخفيض الهام في الضرائب. كما أن منح فرنسا للشركات المستغلة للبترول نسبة 50% من الأرباح فهو عرض مغري لأن الشروط المعمول بها في هذا النوع من الصفقات لا تمنح سوى 25% و 40% من الأرباح للشركات صاحبة الامتياز، وليس هذا فقط بل يتنازل هذا القانون لهذه الشركات التي تعتمد قسما من أرباحها في الصحراء في ظرف خمس سنوات عن نسبة هائلة من الضرائب الموظفة عن الأرباح تبلغ 27.5%.

إن الهدف الحقيقي من هذا التشجيع هو كسب المعسكر الغربي الاستعماري وإقناعه بأن الصحراء جزء من فرنسا، ولطمأنة المستثمرين أكثر عين ديغول بول دولفري خلفا للجنرال صالان على رأس الشؤون المدنية الجزائرية، وقد نادى ديغول الدول المتاخمة للصحراء بالانضمام إلى مشروع الاستثمار، وذلك ضمن مجموعة مشتركة للتنقيب عن البترول والغاز، وهو يعلم أن الدول الإفريقية ضعيفة لا تملك رؤوس الأموال الكافية للاستثمار، وإنما هدفه تدويل قضية الصحراء وإبعادها عن طموحات الثورة الجزائرية واستغلال ثرواتها لمصلحة فرنسا¹.

إضافة إلى هذه الإجراءات فقد شجعت الإدارة الفرنسية رجال الأعمال عندما أعلنت أن الصحراء هي منطقة جمركية حرة، كما أنها أنشأت عددا من المحطات للبث الإذاعي في كل من الأغواط وغرداية وتقرت من أجل الترويج للأهداف الفرنسية الرامية إلى إقناع السكان المحليين بفكرة فصل الصحراء عن الجزائر، ولإغراء الفرنسيين والأجانب للإقامة في الصحراء قامت الإدارة بتخفيض أسعار المواد الأساسية مقارنة بمدن الشمال، زيادة على شق شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل عملية استغلال الثروات بها².

3- الإجراءات العسكرية لفصل الصحراء الجزائرية:

1-3- تكثيف العمليات العسكرية: لأجل كسب رهان فصل الصحراء عن الشمال دعمت فرنسا مخططاتها السياسية والاقتصادية وذلك عن طريق تكثيف وجودها العسكري في

1- صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص 90.

2- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 265.

الصحراء، متبعة في ذلك عدة أساليب، ومنها المراقبة العسكرية، حيث قامت فرنسا بعدة إجراءات من أجل حماية منشآتها النفطية والحد من عمليات جيش التحرير¹، وتبنت السلطات الفرنسية إستراتيجية قامت على:

- إنشاء شبكة فرق إدارية متخصصة (Sections Administratives Spécialisées).
- إنشاء شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل نقل وتقل وحدات الجيش، والاس تغلال السريع للثروات الباطنية في الصحراء.
- إعادة هيكلة جيوشها بالصحراء وتعديل سياستها الأمنية الشاملة هناك فضاعت عدد قواتها بخمسة أضعاف بين 1956 و1958 فأصبح عدد جنودها ألف جندي، ليصل إلى 30 ألف في مستهل 1962.
- إسناد قيادة الجيوش إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس ابتداء من ديسمبر 1961.
- إنشاء مراكز نووية وصاروخية مثل منطقة رقان 1957 لتفجير أول قنبلة ذرية بها يوم 13 فيفري 1960.
- إنشاء مناطق محرمة بالجنوب على مسافة أكثر من 6000 كم.
- محاصرة الثورة بجميع الوسائل) تسميم الآبار، ومنابع المياه، نشر الدوريات، الطائرات الاستكشافية...².

- شن عدّة معارك عنيفة ضد جيش التحرير من أبرزها معركة "جبل بوكيحل" 17-18 سبتمبر 1961 بالولاية السادسة، والتي أعدّ لها المستعمر قوات ضخمة بلغت 45 ألف جندي مدعّم بأسراب من الطائرات الحربية المختلفة، إضافة إلى مدفعية الميدان الثقيلة والمدركات وغيرها³. إضافة إلى ذلك تبنت السلطات الاستعمارية الفرنسية إستراتيجية عسكرية أخرى لفصل الصحراء عن الجزائر وتعزيز موقعها، فقد حرصت السلطات الاستعمارية على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المجاورة للصحراء من أجل رصد تحركات الثورة على الخط

1- صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص 91.

2- محمد قن، المرجع السابق، ص 270-280.

3- محمد لحسن أزغيدى، المرجع السابق، ص 253.

الفاصل بين التل والصحراء والمتمثل في جبال الأطلس الصحراوي على طول سلسلة جبلية تبدأ من مرتفعات جبل عمور غربا نحو مناطق أولاد نايل إلى غاية جبال الأوراس شرقا، هذه المواقع الجبلية كانت تتخذها الثورة كقواعد لعملياتها الحربية وكملاجئ للاختباء¹.

2-3- تشديد الإجراءات الأمنية: من أجل نزع فكرة التمرد والثورة عن أذهان السكان حرصت السلطات العسكرية الفرنسية في الجنوب على إبراز تواجدها الدائم وسط التجمعات السكانية واستعراض قواتها المسلحة في كل وقت، واشتملت الترتيبات الأمنية هناك على العديد من الوحدات:

- وحدة الخيالة والمحاربين: تركز مهمتها أساسا على مراقبة تحركات البدو وجمع المعلومات عنهم، ومعرفة أحوال الأعراش، والاطلاع على نشاطهم وإبطال كل بوادر الثورة، ويتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال، واجتياز كل المسالك الوعرة، غير أنه بطيء السير، وهذه الوحدات هي الأنسب في تجاوز طبيعة الصحراء لأنها تستجيب لطبيعة الحياة بها.

- وحدات ذات محرك: هذه السيارات تسمح بقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، كما أن حمولتها للذخائر والمؤن كبيرة، إلا أنها تعجز عن اجتياز الدروب الوعرة والرملية مما يجعل مجال تحركها محدود.

- المظلات والطيران: يقوم الطيران العسكري بدور هام، فقد أوجدت طائرات عمودية لنقل المظليين، أما الطائرات العادية فكانت تسند إليها مهمة الاتصال والنقل الخفيف، ويعتبر المظليون نخبة من الجيش الفرنسي، إلا أنهم يتعرضون إلى صعوبات عند الإنزال على الأراضي القاحلة.

- تجنيد البدو: لم تتردد السلطات الفرنسية في الاستعانة بالبدو كخبراء الصحراء حيث فتحت أبواب التجنيد طوعا محاولة منها الاستفادة من خبراتهم في علوم الصحراء وحياة سكانها مع دعم الشرطة والجيش².

ولحماية هذه المؤسسات قامت بتنظيمات داخلها، وتحمل مسؤولية الأمن:

- رئيس المصلحة المدني: الذي عليه مراقبة العمال الجزائريين.

1- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 54.

2- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 55.

- مسؤول محافظة الشرطة وقائد الدرك: المراقبة المستمرة للعمال الجزائريين والإفادة بالمعلومات عن كل عامل.

- قائد حرس نقاط المراقبة الحساسة للمؤسسة: يتولى مراقبة العمال في أي وقت وتفتيشهم واستنطاقهم¹.

3-3- إقامة القواعد العسكرية: حاولت السياسة الفرنسية تنمية قطاع الصناعة في الأقطار الإفريقية من خلال مناورة تمثلت في مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي، للوهلة الأولى يوحى بأنه مشروع تعاون اقتصادي فرنسي إفريقي ولكن في الحقيقة هو إستراتيجية لإرساء قواعد صناعات حربية على أسس حديثة مستغلة الثروات الإفريقية في مجالات صناعة الأسلحة والصواريخ الحربية المتنوعة ومتطلبات التنظيمات العسكرية، ولعل هذا ما يفسر إنشاء المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية تحت غطاء مؤسسة مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي وقد تضمن القانون الأساسي للمكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية مسألة مشروعية تدخل الجيش الفرنسي في إقامة ومتابعة نشاط المصانع الحربية الموجودة في هذه المناطق².

كثّف الاستعمار الفرنسي من إقامة المراكز العسكرية ليتمكن من إحكام قبضته على المناطق الصحراوية من أهمها أقاليم الدفاع أو مناطق التنسيق الصناعي العسكري وتكون بالقرب من المنشآت الصناعية لتعزيز الأمن وحماية المناطق الحيوية الاقتصادية وإقامة هياكل توهم المجاهدين بوجود قواعد بترولية أو ورشات صناعية وهي للتضليل والتمويه. وامتدادا للحلف الأطلسي تم إنشاء قاعدة كلومب بشار وهي منطقة عسكرية نووية إضافة إلى قاعدة الكويف، وقد أطلق على هذه القواعد اسم (مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي Z.O.I.A) وهو العنوان الرسمي الذي أخفت فرنسا وراءه الهدف الحقيقي من هذه القواعد والمتمثلة في مخادعة الأفارقة باسم التطوير الصناعي في البلدان الإفريقية³.

1- صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص 91.

2- " الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء- أخطر من البترول "، جريد المجاهد، العدد 102 بتاريخ 14/08/1961، ص 8.

3- صالح بن محمد بوسليم، المرجع السابق، ص 90-91.

تهدف هذه المناطق إلى وضع أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة، ولقد عمل الاستعمار لتكون الصحراء الإفريقية عامة والجزائرية خاصة قاعدة عسكرية تمون أوروبا الغربية وتأوي إمكاناتها الحربية لأن فضاءات الصحراء تتوفر فيها كل شروط الحرب الحديثة فهي تستطيع إيواء الطيران الإستراتيجي، ومراكز القيادة، ومخازن الذخائر والعتاد، كما أنها تمكن بما لديها من ثروات معدنية وبتروولية من إقامة الصناعات الثقيلة، وهكذا تحولت صحراء الجزائر إلى قاعدة حربية ضخمة تجرى فيها كل تجارب الحرب العصرية من القنبلة الذرية إلى الصواريخ بأنواعها¹.

الخاتمة: من خلال ما سبق يتضح أن السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف إلى فصل الصحراء الجزائرية عن شمال البلاد خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1962 عبر مجموعة من السياسات القانونية والاقتصادية والعسكرية:

في الجانب السياسي تبنت فرنسا عدة قوانين تهدف إلى فصل الصحراء إداريًا عن باقي الجزائر، مثل إنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" ووزارة خاصة بالصحراء. كما تم الترويج لفكرة استقلال الصحراء عبر تقديم وعود بتنمية اقتصادية واجتماعية مزعومة، في حين كانت الحقيقة هي استغلال الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز. كان لهذه السياسات خلفية اقتصادية، حيث شهدت الصحراء اكتشافات بترولية ضخمة، فتبنت فرنسا إستراتيجية إغراء الشركات الأجنبية ومنح امتيازات كبيرة لمستثمري النفط. وسعت إلى إيجاد حلفاء محليين في المنطقة عبر لقاءات مع الأعيان والشخصيات المحلية، لكنها فشلت في إقناعهم بفصل الصحراء عن الجزائر.

من الناحية العسكرية، كثفت فرنسا من وجودها في الصحراء عبر إرسال المزيد من القوات وتوسيع المنشآت العسكرية، حيث تم إنشاء شبكة من الطرق والمرافق لضمان السيطرة على الموارد النفطية. كما استهدفت القوات الفرنسية السكان الصحراويين من خلال إجراءات أمنية قاسية لمراقبة تحركات السكان والحد من أي مقاومة.

1- "الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء- أخطر من البترول"، جريد المجاهد، المصدر السابق، ص 8-9.

اقتصادياً، حاولت فرنسا استخدام الوسائل المالية كأداة للضغط على التجار الصحراويين عبر إفلاسهم وتدمير ممتلكاتهم التجارية. كما قامت بتخصيص ميزانيات ضخمة للتنمية الاقتصادية المزعومة، مثل مشروع قسنطينة الذي استهدف تطوير البنية التحتية في الصحراء عبر استغلال النفط والغاز.

وأخيراً يمكن القول إن المناورات الفرنسية كانت محاولات تهدف إلى تقسيم الجزائر، لكن رغم هذه الإجراءات المتعددة الجوانب، باءت محاولات فصل الصحراء بالفشل بفضل المقاومة المحلية وتمسك سكانها بجزائر مستقلة موحدة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

- إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الثورة، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، (د.ت.).
- شارل ديغول، مذكرات الأمل "1958-1962"، ترسموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- Patrik Eveno et Jean Planchais, La guerre d'Algérie (Dossier et témoignages), Edition la Découverte et journal le monde, Paris, 1989.
- Yves. Courriere, La guerre d'Algérie (Dictionnaire et Documents) Tome (V) SGED, Paris, 2000.

- الجرائد:

- جريدة المجاهد، العدد 102، بتاريخ 1961/08/14.
- جريدة المجاهد، العدد 113، بتاريخ 1962./01/23

2- المراجع:

- الحاج موسى بن عمر، بتروال الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، د ط، وزارة الثقافة، 2008.
- مجموعة باحثين، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصة، الجزائر، 2010.
- محمد لحسن أزغيد، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني التحريرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- المجلات:

- رشيدة ج، "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية"، مجلة الجندي، ع 351، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، 2007.

- رضوان شافو، "موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 19، 2013.
- صالح بن محمد بوسليم، "جوانب من السياسة الفرنسية الاستعمارية في الصحراء الجزائرية (1956-1962)، مجلة كان التاريخية، السنة 10، العدد 35، مارس 2017.
- ليلي تيتة، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 2، 2015.
- محمد الزين، "مواقف سكان الجنوب الجزائري من مشروع السياسة الاستعمارية الفرنسية فصل الصحراء عن الشمال"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 1، ديسمبر 2016.
- محمد قن، "فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962"، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المجلد 16، العدد 1، جوان 2017.
- الرسائل والأطاريح الجامعية:
- بلال صديقي، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2009-2010.
- عقيلة، ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.
- محمد بن دارة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998/1999.
- الموسوعات والقواميس:
- الهيثم الأيوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- Acheur Cheurel, Mémoire Algérienne, Dictionnaire Biographique, Alger, Dehleb, 1996.